الأمم المتحدة
A/RES/69/248

Distr.: General
21 January 2015

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون
البند ٦٨ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

[بناء على تقرير اللجنة الثالثة (*A/69/488/Add.3*)]

٢٤٨/٦٩ - حالة حقوق الإنسان في ميانمار

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١] والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان[٢] وصكوك حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة بالموضوع، وإذ تشير إلى قراراتها السابقة المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، وآخرها القرار ٢٤٢/٦٨ المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وإلى قرارات لجنة حقوق الإنسان، وقرارات مجلس حقوق الإنسان وآخرها القرار ٢٦/٢٥ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤[٣]،

وإذ ترحب بتقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في ميانمار[٤] وبما قامت به حكومة ميانمار تيسيرا لزيارات مستشاره الخاص للبلد في الفترات من ٢٥ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر ومن ٥ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ومن ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ومن ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ ومن ١٨ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ومن ٢٨ آذار/مارس إلى ١٠ نيسان/أبريل ومن ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ومن ٢٦ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس ٢٠١٤،

---

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(٣) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، الملحق رقم ٥٣ (A/69/53)، الفصل الرابع، الفرع ألف.

(٤) A/69/362.

14-68100 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ ترحب أيضا بتقرير المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار[٥] وبإتاحة إمكانية الوصول إلى مقاصدها خلال زيارتها لميانمار في الفترة من ١٧ إلى ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٤،

١ - **ترحب** بالتطورات الإيجابية المتواصلة في ميانمار في اتجاه الإصلاح السياسي والاقتصادي وإحلال الديمقراطية والمصالحة الوطنية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتسلّم بحجم الجهود المبذولة من أجل الإصلاح حتى الآن، وتشجع حكومة ميانمار على اتخاذ خطوات إضافية في سبيل تعزيز التقدم المحرز والتصدي للشواغل التي لا تزال قائمة؛

٢ - **ترحب أيضا** باستمرار عمل حكومة ميانمار مع الأطراف السياسية الفاعلة داخل البرلمان وأحزاب المعارضة والمجتمع المدني، وتحث السلطات على مواصلة عملية الاستعراض والإصلاح الدستوريين لكفالة تحقيق جملة أمور منها أن تكون الانتخابات المقرر إجراؤها عام ٢٠١٥ ذات مصداقية وشاملة للجميع وشفافة تتيح لجميع المرشحين خوض غمار الانتخابات بتراهة، وعلى كفالة مواصلة ميانمار انتقالها الديمقراطي بجعل جميع المؤسسات الوطنية، بما فيها المؤسسة العسكرية، تنضوي تحت لواء حكومة مدنية تمثل الجميع ومنتخبة ديمقراطيا؛

٣ - **ترحب كذلك** بالجهود المستمرة الرامية إلى استعراض التشريعات وإصلاحها، وتشير إلى أهمية كفالة توافقها مع المعايير الدولية والمبادئ الديمقراطية، وترحب ببعض الخطوات المتخذة من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، وتهيب بحكومة ميانمار مواصلة الإصلاح القانوني، بوسائل منها إلغاء القوانين المقيدة للحريات الأساسية، والنظر في التصديق على صكوك دولية إضافية، بما فيها الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، واتخاذ المزيد من الخطوات من أجل تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون، بسبل منها الإصلاح التشريعي والقضائي والمؤسساتي؛

٤ - **ترحب** بالإفراج عن سجناء الضمير، وتؤكد أهمية دور لجنة الاستعراض المعنية بالسجناء السياسيين وتشجع على مواصلة عملها، وتحث حكومة ميانمار على مواصلة الإفراج غير المشروط عن جميع سجناء الضمير، بمن فيهم جميع الناشطين السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين احتجزوا أو أدينوا مؤخرا، وعلى رد الاعتبار لسجناء الضمير السابقين بالكامل، وترحب بالإعلان عن إسناد ولاية الوساطة في المنازعات بين الصحافيين والسلطات إلى مجلس الصحافة المؤقت، وتشجع الحكومة على الوفاء بالتزامها بحماية الحق في

---

(٥) A/69/398.

حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي وإقرار حرية الإعلام واستقلاله واتخاذ الخطوات المناسبة لضمان سلامة وأمن الصحافيين ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان وحريتهم في مزاولة أنشطتهم؛

٥ - **تحث** حكومة ميانمار على تكثيف جهودها من أجل وضع حد لما تبقى من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، ومن بينها الاعتقال والاحتجاز التعسفيان والتشريد القسري والاغتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي والتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة والحرمان التعسفي من الممتلكات، بما فيها الأراضي، وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في بعض أنحاء البلد، وتكرر نداءها إلى الحكومة من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة المحاسبة ووضع حد للإفلات من العقاب؛

٦ - **ترحب** بالخطوات الهامة المتخذة في سبيل التوصل إلى وقف إطلاق النار مع الجماعات العرقية المسلحة على نطاق البلد بأسره وفي سبيل إقامة حوار سياسي شامل للجميع بهدف تحقيق تسوية دائمة، وتحث على تنفيذ اتفاقات وفق إطلاق النار القائمة تنفيذا كاملا، بما في ذلك قيام جميع الأطراف بحماية السكان المدنيين من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني المتواصلة، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق في حينها على نحو آمن وتام ودون عوائق؛

٧ - **تحث** حكومة ميانمار على التعجيل ببذل الجهود للتصدي لما تعانيه أقليات عرقية ودينية شتى من تمييز وانتهاكات لحقوق الإنسان وعنف ومن تعرضها للخطاب المفعم بالكراهية والتشريد والحرمان الاقتصادي وللاعتداءات ضد المسلمين وغيرهم من الأقليات الدينية، وتهيب بالحكومة دعم سيادة القانون وتكثيف الجهود من أجل النهوض بالتسامح والتعايش السلمي في جميع قطاعات المجتمع، بسبل منها تيسير الحوار والتفاهم بين الأديان والطوائف ودعم قادة الطوائف للسير في هذا الاتجاه؛

٨ - **تكرر الإعراب عن بالغ قلقها** إزاء حالة أقلية الروهينغيا في ولاية راخين، بما في ذلك استمرار حالات العنف والانتهاكات الأخرى في السنة الماضية، وإذ تلاحظ اتخاذ حكومة ميانمار بعض الخطوات من أجل التصدي لهذا الوضع، تهيب بالحكومة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع سكان ولاية راخين بصرف النظر عن وضعهم القانوني، وكفالة وصول المساعدة الإنسانية على نحو كامل وفوري ودون تمييز، وإتاحة إمكانية وصول وكالات المساعدة الإنسانية دون عوائق إلى شتى أنحاء ولاية راخين، واتخاذ تدابير لكفالة عودة المشردين داخليا إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية طوعا وبأمان، وإتاحة حرية التنقل لأقلية الروهينغيا وتمكينها على قدم المساواة من الحصول على المواطنة الكاملة، وإتاحة الهوية

الشخصية، وكفالة الاستفادة على قدم المساواة من الخدمات، ولا سيما الصحة والتعليم والحق في الزواج وتسجيل الولادات، والتصدي للأسباب الجذرية للعنف والتمييز، وإجراء تحقيقات وافية شفافة مستقلة في جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المبلغ عنها لكفالة المساءلة وتحقيق المصالحة؛

٩ - **تلاحظ** الجهود المبذولة لمعالجة الحالة المعقدة لولاية راخين معالجة شاملة، وتحث حكومة ميانمار على كفالة الشفافية وتوخي نهج تشاوري يكفل إشراك جميع الجهات المعنية، بما فيها الأقليات الدينية، في تلك الجهود بغية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإتاحة الحصول على المواطنة الكاملة على قدم المساواة، والنهوض بالتعايش السلمي، وتنمية كافة المجتمعات المحلية في ولاية راخين على المدى البعيد؛

١٠ - **ترحب** بإنشاء مركز التنوع والوئام الوطني في ميانمار الذي يراد به الارتقاء بالوئام والتعايش السلمي بين المجتمعات المحلية؛

١١ - **ترحب أيضا** بمواصلة حكومة ميانمار اتخاذ خطوات من أجل تحسين تعاملها وتعاونها مع الأمم المتحدة وسائر الأطراف الدولية الفاعلة، ومنها المنظمات الإقليمية، وتشجع على تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة بالموضوع تنفيذا تاما، وتشير إلى التزام الحكومة بفتح مكتب قطري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتعرب عن القلق للتأخير في ذلك، وتهيب بالحكومة القيام دون إبطاء بإنشاء المكتب وفقا لولاية مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

١٢ - **تشجع** المجتمع الدولي على مواصلة دعم حكومة ميانمار في أدائها للواجبات والالتزامات التي تقع على عاتقها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتنفيذ عملية الانتقال الديمقراطي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد؛

١٣ - **تطلب** إلى الأمين العام:

(أ) أن يواصل بذل مساعيه الحميدة ويتابع محادثاته بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية والمصالحة في ميانمار، بمشاركة جميع الجهات المعنية، وأن يعرض على حكومة ميانمار مدها بالمساعدة التقنية في هذا الصدد؛

(ب) أن يقدم كل ما يلزم من مساعدة إلى المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار والمقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار لتمكينهما من أداء ولايتيهما بصورة كاملة وفعالة وعلى نحو منسق؛

(ج) أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين وإلى مجلس حقوق الإنسان عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

١٤ - **تقرر** أن تبقي المسألة قيد نظرها في ضوء تقارير الأمين العام والمقررة الخاصة.

الجلسة العامة ٧٧
٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤